



PROVISIONAL

A/PV.2423

2 December 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعمائة والثالثة والعشرين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ٣٠ / ١٠

(بلغاريا)

السيد غروزييف

الرئيس :

(نائب الرئيس)

- مواصلة نظر تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة [١٠٧]
- مواصلة نظر الحالة في الشرق الأوسط [١٢٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطلقة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطلقة باللغات الأخرى ، وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وُزع في ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/٥٥

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة (الباب الثالث) (A/10324/Add.2)

السيد أبو الفيط (مصر) مقرر اللجنة الخامسة ، قدم تقرير تلك اللجنة (A/10324/Add.2) ثم تحدث كما يلي :

السيد أبو الفيط (مصر) مقرر اللجنة الخامسة (الكلمة بالانجليزية) : نيابة عن اللجنة الخامسة ، يشرفني أن أقدم لكم مشروع القرار الخاص بتمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الوارد في الفقرة ٤ من الوثيقة A/10324/Add.2 . ان الاجراء الذي اتخذته اللجنة الخامسة بالأمس في جلستها رقم ١٧٥٤ كان بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٣٨١ (١٩٧٥) في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ . وانني آمل أن ينال مشروع هذا القرار موافقتكم .

وهناك تقرير آخر حول هذا البند ، يعكس الآراء التي تم الاعراب عنها أثناء بحث هذا الموضوع ، وأي قرار آخر قد تتخذه اللجنة الخامسة ، سيأتي في تاريخ لاحق خلال هذه الدورة . طبقا لنص المادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالروسية) : والآن أدعو المندوبين الذين يودون تحليل تصويتهم .

السيد النقاش (العراق) (الكلمة بالانجليزية) : لقد اوضح وفد العراق موقفه ، في اللجنة الخامسة ، فيما يتعلق بتمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، اثناء بحث الجزأين الأخيرين في اللجنة ، وقبل أن يعرضاً على الجمعية العامة .

وحيث اننا نعتقد ان وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوات مراقبة فض الاشتباك سيساعد المعتدى الصهيوني على استمرار احتلاله غير الشرعي للأراضي العربية ، وانشاء مستوطنات جديدة ومستعمرات في الأراضي العربية المحتلة ، فلهذا السبب ، ولان الموضوع ، موضوع مبدأ ، يود وفد بلادى ، ان يذكور موقفه فيما يتعلق بالتقرير المعروض علينا صباح اليوم ، بشأن قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة ، وقوة مراقبة فض الاشتباك ، وهو ان العراق لن يشترك بأى اسهام مالي في تمويل هذه القوات ، لذلك ، وتأسيساً على ما اوضحته من قبل ، فان وفد بلادى ، لن يشارك في التصويت اذا عرض هذا الموضوع للتصويت عليه .

السيد الكاف (اليمن الديمقراطية) (الكلمة بالانجليزية) : ان موقف حكومة بلادى ، في هذا الموضوع ، معلوم جيداً ، وهو كما اوضحه وفد بلادى ، في كلمته في ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر في اللجنة الخامسة ، وهنا في الجمعية العامة . وقد اوضحنا موقفنا مرة اخرى ، في السابع والعشرين في اللجنة الخامسة ايضاً ، ونود أن نؤكد من جديد ، ان الطبيعة المؤقتة لهذه القوات ، واستغلال الصهاينة في الشرق الاوسط لها لصالحهم ، ورفضهم الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، كل ذلك ، يضفي على هذه القوات طابع الاستمرار ، ويشكل عبئاً ثقيلاً على الأمم المتحدة . وان اسهامنا في الماضي ، في تصويل نفقات هذه القوات ، لا يجوز ان يفسر بأى حال من الاحوال على انه قبول لقرارى مجلس الامن رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وسيعيد بلادى النظر في موقفه ، فيما يتعلق بمساهمته ، لذلك لن يشارك وفد بلادى في التصويت .

الرئيس (الكلمة بالروسية) : سنصوت الآن على مشروع القرار الذي اوصت به

- اللجنة الخامسة في الفقرة الرابعة من تقريرها الوارد في الوثيقة (A/10324/Add.2) .
- ووفق على مشروع القرار باغلبية ٧٦ صوتاً ، مقابل صوتين ، وامتناع ١ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالروسية) : ساعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم في هذه المرحلة .

السيد هيرزوج (اسرايل) (الكلمة بالانجليزية) : اود ان اوضح ، لتعديل صوت بلدى ، حول تمويل قوة الطوارئ الدولية ، وقوة مراقبة فض الاشتباك ، ان حكومة اسرايل ، تعتبر وجود قوة الطوارئ ، ووجود قوة مراقبة فض الاشتباك جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية الفصل بين القوات بين اسرايل وسوريا ، التي وافقت عليها الحكومتان بحرية في ايار/مايو ١٩٧٤ . وسوف تواصل اسرايل احترام اتفاقية فض الاشتباك على اساس متبادل بكل مكوناتها بما في ذلك منع الاعمال الارهابية . ويود ، وفد بلادي ، في الوقت نفسه ، ان يؤكد رفضه لجميع العناصر في قرار مجلس الامن ٣٨١ (١٩٧٥) ، وهي خارطة عن اتفاقية الفصل بين القوات بين اسرايل وسوريا .

السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) : لقد اوضحت الجمهورية العربية السورية ، موقفها بكل جلاء ووضوح ، من تمويل قوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة ، وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، انطلاقاً من مبدئها الثابت ، بأن هذه النفقات ، يجب ان تقع على عاتق المعتدى ، ذلك انها ترفض مبدأ احتلال الاراضي بالقوة ، وبالتالي ، فانه ليس من المعقول ، ان تساهم في دفع ثمن احتلال اراضيها او العدو ان عليها . لذا ، فان وفد بلادي ، قد صوت ضد مشروع القرار تأكيدياً منه على ان نفقات قوة مراقبة الفصل ، وقوة الامم المتحدة للطوارئ يجب ان تقع على عاتق النظام الصهيوني العنصري المعتدى .

الرئيس (الكلمة بالروسية) : بهذا ، نكون قد انتهينا من بحث البند الأول في

جدول اعمالنا اليوم .

البند ٢ من جدول الأعمال

الموقف في الشرق الاوسط

الرئيس (الكلمة بالروسية) : اسمحوا لي ان اذكر السادة الاعضاء ، بأن الجمعية قد قررت بالأمس ، قفل قائمة المتحدثين في مناقشة هذا الموضوع ، في الساعة الخامسة من مساء اليوم ، واود ان احث ممثلي الوفود ، الذين يودون المشاركة في المناقشة ، على ان يسجلوا اسماءهم في القائمة في اقرب وقت ممكن .

السيد بشارة (الكويت) (الكلمة بالانجليزية) : للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة ، نجد أن العاملين اللذين لاغنى عنهما لاقرار السلم في الشرق الأوسط ، وهما موضوع فلسطين ، وموضوع الشرق الاوسط يجرى فيها محشمة . وهناك قراران هاما من تمت الموافقة عليهما مؤخرا بشأن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتي لايمكن التصرف فيها ، وضرورة مشاركتهم في أية جهود ترمي الى تحقيق السلم في تلك المنطقة . ونحن نعتقد أنه من الملائم ، أن يجرى بحث موضوع الشرق الاوسط بعد ثلاث سنوات ، فمنذ أكثر من سبع سنوات ونصف مضت ، عندما قامت اسرائيل بشن عدوانها في حزيران /يونيو ١٩٦٧ ضد الدول العربية ، ومنذ ذلك الوقت ، فان العديد من القرارات تمسّت الموافقة عليها ، وكلها تدعو الى الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية . الا أنه لم يتم احترام أى منها ، بل تم تجاهلها كلية ، وياحتقار . وبعد ثماني سنوات وجد المجتمع الدولي نفسه كما بدأ ، لم يتم احراز أى تقدم .

بل على العكس من ذلك ، فان بيانات الرسميين الاسرائيليين ، تكشف بوضوح عن هدف حكومة اسرائيل وهو عدم احترامها لهذه القرارات ، وانها تعمل على استمرار احتلالها للاراضي العربية . ان الساسة الاسرائيليين يتنافسون بين بعضهم البعض في تقديم البيانات المطولة التي يزعمون فيها ، ان احتلالهم للاراضي العربية ليس غزوا عسكريا ، ولكنه استعادة لحقوقهم في وطنهم القديم . فبالنسبة للضفة الغربية للاردن ، فان اسرائيل تلعب على نغمة الروابط الروحية ، وفي مرتفعات الجولان ، تتذرع بنفس الذريعة الخاصة بمقتضيات الدفاع . وفي سيناء يستخدمون العويبة أخرى ، وهي خلق منطقة عازلة تفصل بين جانبيين متحاربين ، تلك الأعيب مكشوفة تتمثل في الضم البطيء للاراضي ، وأعتقد أنها لن تضلل المجتمع الدولي . ان تاريخ احتلالهم للاراضي العربية ، انما يكشف بوضوح سياستهم التوسعية ، هذا المفهوم الذي تنتهجه السياسة الصهيونية التوسعية ، التي تهدف الى ابتلاع مناطق جديدة ، وذلك لافساح المجال أمام يهود ومستوطنين جدد . تلك السياسة الكامنة في قلب الصهيونية ، والتي تقضي باقتلاع السكان الاصليين من اراضيهم وديارهم كي يحل محلهم أغراب عنها ، ان تاريخ فلسطين يثبت هذه الحقيقة البشعة . لقد تحدث الجنرال ديان مخاطبا الطلبة اليهود الامريكين في ١٩٦٨ عن مرتفعات الجولان بقوله .

” خلال المائة سنة الماضية ، فان شعبنا كان في مرحلة بناء البلد ، والامة عمن

طريق التوسع وخلق مستوطنات لتسكين اليهود بها ، وذلك بالعمل على زيادة الحمود هنا وهناك . لذلك لا يجب على أى يهودى أن يقول بأن هذه العملية قد انتهت ، كما لا يجب أن يقول أى يهودى كذلك بأننا دنونا من نهاية الطريق * .

(معاريف في ٧ تموز/يزليه ١٩٦٨) .

ان السياسة المتعمدة لاسرائيل ، هي تجسيد واضح للتوسع الصهيوني ، وان الاحتلال يتحول الى ضم مستمر للاراضي . ان القدس ، وهي من أقدم الاماكن لثلاث ديانات توحيدية ، الا أنه وفقا لمزاعم اسرائيل لا يمكن التفاوض بشأنها . أما عن المناطق الاخرى فان اسرائيل تزعم بأنها تحتاج اليها ، للمستوطنين اليهود ، ولاستراتيجية الدفاع ، وهذا الزعم يضطرنى الى أن أطرح هذا السؤال . ماهي اذن فرص ايجاد سلم عادل في الشرق الاوسط ؟

ان ميثاق الامم المتحدة يجعل من الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، أمرا غير مقبول ، كما يرفض سياسة التوسع والجشع . ومن بين المبادئ المقدسة في الميثاق ، مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدول ، ان هذا المبدأ تتلاعب به اسرائيل ، وكأننا نعود الى سياسة الغاب حيث نجد أن القوى يبتلع الضعيف . ان اسرائيل لا تستطيع أن تستمر في تحديها للارادة الدولية دون عقاب . ان الموقف الهادئ من جانب بعض الدول ، ازاء انتهاك هذا المبدأ ، قد شجع اسرائيل من قبل على مواصلة سياسة التحدى ، لان لديها شعورا بأنها تتمتع بالحماية . ان عدم الاكتراث هذا الذى بدأ من بعض الدول يخرب أسس وجود الأمم المتحدة . ان المجتمع الدولي لا يستطيع أن يحتل مثل هذا الموقف ، نظرا لان قدسية الدول يتم وطؤها بالاقدام من جانب اولئك الذين لا يظهرون الا الاحتقار لهذه المنظمة ، ولقراراتها . ان مبادئ الامم المتحدة يمكن أن تخدمها بطريقة أفضل ، حينما نعمل معا على المحافظة عليها . ولكن القصور الذاتى الذى اتسمت به مواقف بعض الدول يتعارض مع أهداف ومبادئ هذا الميثاق .

انها حقيقة راسخة ، من أن أمن الدول ليس موضوع اعتماد على الذات فحسب ، ولكنه نتاج نظام عالمي مبني على مبادئ الميثاق ، التي تمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وحدة وسلامة اراضي أية دولة ، وان احتلال اراضي دول أخرى ، لا يتعارض فقط مع مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة ، ولكنه أيضا نوع من العدوان المستمر ضد البلاد التي حرمت من أجزاء من

أراضيها . ان زعم اسرائيل بأن الاراضي السورية التي احتلتها في ١٩٦٧ حيوية للدفاع عن نفسها ، زعم - في الواقع - يحير السانج ، فلا يمكن أن يتوفر الأمن عن طريق ضم الاراضي بالقوة ، بل على العكس من ذلك ، فان ضم الاراضي بالقوة يولد العداوة والبغضا* ، ويشير اراقة الدماء* ، ولا يمكن ضمان الأمن الا عن طريق الاعتراف بمبدأ عدم جواز الاستيلاء* على الاراضي بالقوة ، وعن طريق الاحترام الكامل لهذا المبدأ ، ومن ثم يمكن أن يجعل الشرق الاوسط يسير على طريق المصالحة. أما العناد ، وانتهاك الميثاق عن عمد ، فسوف يعمل على اراقة المزيد من الدماء البشرية . ولكن سلوك اسرائيل بعيد كل البعد عن أى احترام لقرارات الأمم المتحدة . وان ردها الاستفزازى على مذكرة يارنج ، وتحديها للمجتمع الدولي ، خاصة حينما أعلنت أنها لن تنسحب الى خطوط ما قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ . اذن توجد بين الدول الاعضاء* في الامم المتحدة دولة لا تحترم قرارات الامم المتحدة ، ولديها ميثاق السلوك الخاص بها . لقد طردت شعبا من وطنه ، وصادرت ممتلكاته ، وتجاوزت ذلك الى ابتلاع أراض من دولة عربية أخرى .

وهي تعمل على استيراد اليهود بالجملة من كل أنحاء العالم ، حتى تقيم مستوطنات يهودية على أراض لا تمتلكها . وهي تبرر هذه السياسة الخبيثة ، بتقديم حجج ترجع الى القرون الوسطى ، تتعلق بالأمن . ويشجعها على هذا ، سكوت المجتمع الدولي على ذلك ، بل وأكثر من هذا ، فهي تستغل عقم الأمم المتحدة ، وعدم قدرتها على وضع حد لانتهاك الميثاق . وحلاوة على ذلك ، فانها تشجع نتيجة للدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الأعمى ، الذى تتلقاه من الولايات المتحدة ، وتعتقد أن الظروف الحالية في صالحها .

ما هو الرد العربي انذ على هذا الموقف ، الذى ينطوى على غطرسة واستفزاز وعسناد ؟ اسمحوا لى أن أقول بطريقة جلية لا لبس فيها - كممثل لبلد عربي بعيد عن مسرح اراقة الدماء - اننا نعتقد أن السلم لن يسود في هذه المنطقة ، ما لم يعترف بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، الذى يملك التصرف فيها ، وفي تقرير مصيره ، والاستقلال ، وان ينفذ ذلك . ولن يخيم الهدوء على منطقتنا ، الا بعد أن تنسحب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة . ودون تحقيق هاتين الدعامين الأساسيتين للسلم ، فستستمر المنطقة ، منطقة اضطراب ، وسيسود منطق القوة مؤقتا . ان الاسرائيليين اليوم ، قد يرضون عن الموقف الحالي . ولكن ماذا سيكون من أمر خلفائهم ؟ وماذا سيحدث لابنائهم ؟ انني باشارة هذه الأسئلة ، لا أهدد أى أحد ، ولكنني أقرر بديهيات . ان بلدا لا يفكر شعبه أكثر من حدود اليوم ، أو على الأكثر لغد ، ليس بلدا طبيعيا له مسوغات او وثائق اعتماد طبيعية . ان بلدا لا يستطيع أهله أن يفكروا أبعد من أنوفهم ، لا بد أن يواجه عدم استقرار . ان بلدا يعتمد على القوة العسكرية للبقاء ، وليس على أساس مقدرات الهيئة الدولية ، لا بد أن يتصادم مع جيرانه الذين اغتصبت أراضيهم . ان بلدا يحدد حدوده على أساس مقتضيات أمن وهمية ، مع تجاهل اعتبارات أمن الآخرين ، لا يمكن أن يكون مصوناً من الهجوم عليه ، من الأراضي التي يحتلها .

وهناك دروس من التاريخ القريب لأوروبا . ان جذور الحرب العالمية الثانية ، انما وضعت في مؤتمر فرساي ، الذى اقتلح أراض من ألمانيا ، وأعطاهما لجيرانها ، متجاهلا في ذلك ارادة الشعب الالمانى . ان اسرايل ترتكب خطأ فادحا ، اذا فكرت في أن العرب سيرضخون لتسلط القوة . لا توجد أمة صغيرة أو قوية ، ترضخ للاستيلاء على أراضيها بالقوة . والعرب لا يختلفون

عن الأمم الاخرى ، وهم يصرون على أن أراضيهم التي احتلت ، يجب أن تخلى . ولن يستطيع المستوطنون الاجانب ، أن يغيروا من عزمهم على اعادة حقوقهم . وفي هذا الاطار ، فهم يدافعون عن ميثاق الامم المتحدة ، الذى يمنع الاستيلاء على اراض عن طريق القوة المسلحة . ان سياسة اسرائيل التي لا تتسم ببعد النظر ، قد تحقق لها بعض التقدم ، ولكن السياسة بعيدة النظر ، هي التي تنفذ الشرق الأوسط من المواجهة الدموية . ان المتطلب الأساسي لهذه السياسة ، هو الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي العربية ، والاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير المصير والسيادة .

وكثير من الأمم ، اعتقدت أن بدء سريان ميثاق الامم المتحدة ، قد انتهى الى الابد ، الادعاءات الزائفة بالحق في الأراضي عن طريق القوة . ان الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق ، توضح أن التهديد باستخدام القوة ، للاستيلاء على اراض من دول أخرى ممنوع ، وان ثمرات العدوان ، لا يمكن الاعتراف بها . فاذا انتهك هذا المبدأ المقدس ، فالى أين تلجأ الامم الصغيرة ؟ هذه الأمم التي وضعت ثققتها في الامم المتحدة ، لا تستطيع أن تسمح لأى بلد بأن ينتهك ميثاق الامم المتحدة . فاذا ما سمح بضم الأراضي ، فماذا سوف يحدث لحدود غالبية الدول الأعضاء ؟ اذا ترك منطق القوة لكي يحدد مستقبل البشرية ، فان مستقبل الامم المتحدة اذن ، لن يختلف عن مصير عصبة الأمم . ان اسرائيل التي تم التوقيع على شهادة ميلادها بالأمم المتحدة في ١٩٤٧ ، يجب ألا تواصل انتهاكها لميثاق الامم المتحدة ، بينما يجلس الجميع ، بلا أمل ، ينعمون هذه الشقوق التي أصيب بها بناء السلم الذى أقيم في عام ١٩٤٥ . نحن في حاجة الى جهود مشتركة لكي نقول للحكومة الاسرائيلية ، ان الطريق الذى سارت عليه مد مر للسلم في المنطقة ، وانه عن طريق تنفيذ القرارات العديدة للأمم المتحدة حول الشرق الاوسط ، يمكن تحقيق السلم . والا ، فان اراقة الدماء سوف تخيم على كل شعوب المنطقة ، بغض النظر عن قوتها .

لم تدن أية دولة من قبل الأمم المتحدة ، مثلما أدينت اسرائيل . فمالا يقل عن مائة قرار ، من الأجهزة العديدة التابعة للأمم المتحدة ، قد نددت بقوة ، بسياسة اسرائيل . ومع ذلك ، فان اسرائيل تصر على تحديها المتخاطر لهذه القرارات . فالى متى يسمح المجتمع الدولي لاسرائيل بهذا ؟ ألم يحن الوقت لاتخاذ اجراءات جذرية ضد هذه الدولة المتفطرسة ؟ ان القرارات

التي اكتظت بها ملفات الأمم المتحدة ، يجب أن تحل محلها اجراءات عقابية . ويوجد في ميثاق الامم المتحدة ، العديد من نواحي العلاج ، ان توجد العقوبات التي تطبق على الدول المتضرسة المنتهكة . ان الفصل السابع من الميثاق ، يجب أن يطبق في حالات الانتهاك المستمر لهم—ذا الميثاق .

الى متى يتحمل العالم عناد اسرائيل وتعنتها ؟ الى متى يظهر العرب الصبر ، والثقة فسي الأمم المتحدة ؟ ألم يحن الوقت لكي ننظر الى الموضوع بجدية ، ونقدر النتائج المأساوية لاستمرار تحدى اسرائيل ؟ كيف تمكنت اسرائيل من أن تتصل من تطبيق أحكام الميثاق ، وأن تتجاهل بطريقة مخزية الأحكام الواردة فيه ؟ ان المرء ليتساءل ، لماذا ترفض بعض الدول اظهار عدم موافقتها على سياسة اسرائيل . ان انتهاك الميثاق من جانب أية دولة ، انما يتطلب الادانة .

ان سياسة اسرائيل المعلنة هي استمرار احتلالها للأراضي العربية ، وهناك ما لا يقل عن ٦٢ مستوطنة يهودية أقيمت في الأراضي المحتلة . وعلاوة على ذلك ، فان ٨٠ مستوطنة اضافية ستبنى في السنوات الثلاث القادمة ، واسرائيل تعمل بطريقة محمومة لانشاء مدينه جديدة تسمى مدينة ياميت في سيناء ، ستضم ٢٥٠ ألف نسمة من السكان . وفي القدس تقع أكثر التحديات خطيرة للامم المتحدة . ان اسرائيل تعلن رسميا ، ان القدس العربية هي جزء من أراضيها . وعلى ذلك فان الخطط الرئيسية لتغيير الطابع العربي للقدس قد اطلقت من عنانها ، وذلك بهدف محو الطابع العربي للمدينة المقدسة ، وقد تم بالفعل تغيير سكان هذه المدينة .

ان الناحية الخطيرة الأخرى ، التي تقترن بسياسة اسرائيل في التوسع ، هي سياسة طرد الفلسطينيين من أراضيهم . ان تنفيذ هذه السياسة البغيضة ، يقترن عادة بهدم منازل الشعب المطرود ، ان طرد السكان تقوم به اسرائيل بطريقة تعسفية ، منتهكة بذلك معاهدة جنيف والاتفاقيات الدولية الأخرى المعنية . ان سياسة الطرد تتمشي مع هدف الصهاينة لاختلاء المناطق من سكانها ، واقامة مستوطنات ومدن يهودية مكانها . هناك أيضا سياسة متعمدة لحصار اقتصادي ، مفروض على الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي غزة ، بغية ممارسة الضغط عليهم لترك ديارهم . وتطبيق الأساليب المتقدمة لتحقيق ترك أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين لأراضيهم .

ويدهي ان أن اسرائيل ليست معنية بالسلام ، ولكنها معنية بضم أراضي عربية جديدة ، وطرد الفلسطينيين من ديارهم ، وسياستها لا تتسم برغبة في التفاهم ، بل هي مبنية على أهداف أنانية ذات طبيعة مؤقتة . والواقع انه لن يسود السلام الا اذا انسحبت اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والا اذا اعترفت بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، التي لا يمكن التنازل عنها . ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يسمح بضم الأراضي ، حتى اذا كان مبنيا على هذا الأساس الخاطيء ،

وهو مقتضيات الدفاع . ان اسرائيل ملتزمة بحكم الميثاق ، وبأحكام القانون الدولي ، وبموجب القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة ، بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة . ان السلام لا يمكن أن يفرض فرضاً ، ولكنه دائماً نتاج التفاهم بين الأطراف المتحاربه . فلا تستطيع أية دولة أن تحصل على السلام ، اذا سعت وراء مصالحها الأتانية ، على حساب جيرانها . ان اسرائيل لسن تستطيع أن تحصل على الأراضي وعلى السلام في نفس الوقت . ولن تستطيع أن تتعايش مع جيرانها ، طالما أن شعب فلسطين محروم من حقه الأساسي في تقرير مصيره .

هناك طريقتان في نزاع الشرق الأوسط ، أحدهما يتطلب الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، هذا الطريق يكفل السلام والهدوء في المنطقة ، والطريق الآخر هو الطريق الذي تسير عليه اسرائيل والذي بطبيعته ينطوى على استمرار ضم الأراضي ، والابقاء على الأمر الواقع . وهذا يثير مزيداً من الحروب ، ويريق المزيد من الدماء . وقد اختارت اسرائيل هذا الطريق الدموي ، ولها أن تفعل ذلك ، ولكن علينا أن نحذرهما من الأخطار التي تنتظرهما . وفي الختام ، يقال دائماً ان السلام في هذا العالم لا يتجزأ . لهذا فان الموقف في الشرق الأوسط لا يمكن أن ينفصل عن جهود ضمان الأمن والسلام الدوليين . وجميع المحاولات التي تبذل لدعم السلام في العالم ستفشل ما لم يتم القضاء على أسباب التوتر في الشرق الأوسط . وذلك يرجع ببساطه الى أن الشرق الأوسط مازال يشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي . ان أحداث عام ١٩٧٣ التي وضعت العالم على حافة مواجهة نووية ، تشهد على صحة هذه الحقيقة .

لذلك فمن الضروري حل النزاع في الشرق الأوسط على أساس العدالة والانصاف . وكل فرد في هذه القاعة له مصلحة في أن يتم القضاء على أسباب التوتر والنزاع في الشرق الأوسط . فلم يعد في استطاعة أية دولة أن تضمن بقاءها ، طالما أن المواجهة في الشرق الأوسط لم تحل بطريقة سلمية . نحن لم نعد في القرن التاسع عشر ، حين كانت الحروب مقصوره على أوروبا . نحن الآن في القرن العشرين ، ان احتلال اسرائيل لأراضي عربية ، انما يؤثر على استقلال كل دولة عضو في أي مكان من العالم . فلم يعد أحد منا يستطيع أن يرضى بفطرسة اسرائيل ، ذلك أن تبعات سياستها من الممكن أن تجرأ بعد البلاد ، الى توترات دائمة .

لذلك ، فان الموقف في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن يتحمل الحياد ، خاصة حينما نرى أن جوهر ميثاق الأمم المتحدة في موضع اختبار . اننا نأمل أن يتجاوز المجتمع الدولي ، الطقوس السنوية ، وأن يتخذ اجراءات جذرية لانتهاء احتلال الأراضي العربية ، والا فسيراق مزيد من الدماء ، ويكون للعنف ، اليد الطولى في تقرير مستقبل الشرق الأوسط .

الاستعمار البريطاني ، لجديرة بأن تنظر من خلال تجربتها الى مشكلة الشرق الاوسط وتتفهم —
 عدالة القضية العربية بشقيها ، تحرير الارض ، وضمان حقوق شعب فلسطين .

وتذكرني في هذه المناسبة كلمة السيد الرئيس محمد انور السادات من فوق هذه المنصة
 ومنذ اسابيع قليلة عندما قال ، وأنا أقتبس ” ان مصر والامة العربية كلها ان تهيب بالمجتمع الدولي
 ممثلا في الامم المتحدة ان تجعل عام ١٩٧٦ عاما لشعب فلسطين ” . (الجلسة ٢٣٨٨ ، ص ١٨)

السيد الرئيس ، اننا نعتقد ان الجوانب المختلفة لهذه القضية ، والمحاولات التي بذلت
 من اجل تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة ، تلك المحاولات معروفة للجميع . وان مصر بالذات قد
 حاولت مرارا وتكرارا ان تسلك كل السبل السلمية لتحقيق هذا السلام العادل والدائم . فهل يتذكر
 العالم قبول مصر لمبادرة روجرز ، وهل يتذكر العالم قبول مصر لفكرة يارنج التي اعلنت فيها مصر
 رسميا قبولها للتسوية السلمية والعادلة ؟ واذا كان البعض يتناسى ذلك فان سجلات الامم المتحدة
 وغيرها لشاهدة على ذلك ، وان العالم ومنظمتنا الدولية لاتنسى موقف اسرائيل . فهل استجابت
 اسرائيل لتلك المساعي السلمية ؟ بالطبع لم تستجب . ان اسرائيل كانت تعتقد ان لديها من
 القوة والمنعة العسكرية ما يمكنها من الاستمرار في سياسة الامر الواقع ، والاعتقاد ان الامور لا بد
 وستنتهي بسأم الحرب وفقدانهم الرغبة والقدرة على تغيير هذا الامر الواقع . وهل يتذكر العالم
 ما دار في مجلس الامن خلال صيف عام ١٩٧٣ عندما فشلت الجهود لدفع عجلة الامور الى التسوية
 السلمية العادلة ؟ لقد تلا ذلك ، كما يعلم الجميع ، قيام مصر وسوريا مترابطتين متآخيتين — كما
 ستظان دائما مترابطتين متآخيتين — في اكتوبر ١٩٧٣ بتحرير أراضيها العربية ورفض سياسة الامر
 الواقع ، ومن ورائهما الامة العربية والدول المحبة للسلام .

ولا شك ان حرب التحرير المجيدة التي خضناها في اكتوبر من عام ١٩٧٣ ، كانت امرا حتميا
 حتى تعود الامور الى نصابها ، وتبدأ العجلة في التحرك نحو السلام ، ذلك اننا خضنا معركة
 الحرب بنفس العزم الذي نخوض به معركة السلام ، ولقد اعلن لا ئيس جمهورية مصر امامكم ، ان قرار
 الحرب لم يكن لمجرد الحرب وانما كان الهدف منه هو فتح الطريق نحو السلام من جديد ، وحتى
 يتنبه العالم وتتنبهوا معه الى انه لا يمكن للامة العربية ان ترضخ لاحتلال او ان ترضى بانتقاص او
 حرمان لحقوق الشعب الفلسطيني .

وما زلنا نصر على ان هدفنا الأول الذى يحكم كل تصرفاتنا العربية وتصرفاتنا الدولية هو تحرير كل الاراضي العربية المحتلة واسترداد حقوق شعب فلسطين كاملة وتمكينه من الامساك بزمام امره وحرية تقرير مصيره .

اود ان اؤكد لكم - سيدى الرئيس - انه بالرغم من تعنت اسرائيل فان مصر لم تفقد حماسها للسلام وايمانها به ، لانه بالنسبة لنا هدف استراتيجي والتزام اصيل ، وليس ادل على ذلك من انه في قمة انتصار قواتنا الظاهرة في اكتوبر ٧٣ كانت مصر اول من دعت الى عقد مؤتمر جنيف للسلام تحت اشراف الامم المتحدة ، ثم تجاوزت مصر بعد ذلك مع كل الجهود التي بذلت لاقرار السلام العادل في منطقتنا ، واتخذت خطوات هامة تعبيراً عن نيتها في السلام ، كان اهمها القرار التاريخي باعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، واعادة تعمير مدن قناة السويس التي دمرها العدوان ، وكان اطمنا وما يزال في ان هذه الخطوات الرئيسية من جانبنا ستقابل بجهود دولية مكثفة في اطار منظمتنا الدولية هذه ، ومن خلال اجهزتها ، في السعي الجاد والفعال نحو ايجاد تسوية سلمية عادلة في الشرق الاوسط . وفي هذا المجال يهمننا ان نؤكد ان السلام الذى نطالب به ونعمل من اجله هو سلام دائم وعادل ولا يتجزأ يحقق لكل شعوب المنطقة العيش في امن وطمأنينة والتفرغ للبناء والتنمية ، ومفهوما ان السلام لا يمكن ان يدوم مالم يؤسس على العدل ، ولا يمكن ان تستقر ابعاده في نفوس شعوبنا ما لم يكن قوامه الحق ، وأى محاولة لايجاد تسوية سلمية لا تأخذ في اعتبارها مبادئ الحق وأى محاولة لايجاد تسوية سلمية لا تأخذ في اعتبارها مبادئ الحق والعدالة لا يمكن الا ان تأتي بسلام واهن ووقتي يعمق من ابعاد الصراع بدلا من ان يعمل على ازالتها . ومن ذلك فان يقيننا ان السلام الذى نريد له الدوام في منطقتنا لا بد وأن يؤسس على دعامين اساسيين ، وهما تحقيق المبدأ الاساسي في عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة ، وعدم مشروعية ان يجني المعتدى ثمار عدوانه ، اى ضرورة ان يتم الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة ، وكذلك وبنفس الهمية ويتوازي معها ضرورة ان تسترجع الحقوق الثابتة الاصلية للشعب الفلسطيني ، واولها حقه في تقرير مصيره واستعادة كيانه واقامة دولته المستقلة .

واذا كانت مصر قد رحبت بكل مبادرة سلام ، واكدت عزمها على المضي في هذا الطريق ، الا اننا لا نخفي ان التحركات الاخيرة في الشرق الاوسط ما زالت تحركات محدودة الأثر والنتيجة ،

وانها ليست حلا في حد ذاته ، بل ولم يقصد بها ذلك ابدا ، وانما هي مجرد تحرك يهدف الى تمهيد المناخ الملائم لتحريك القضية وبحثها بحثا شاملا جذريا ، سواء بالنسبة للاراضي العربية المحتلة واستردادها للحق الفلسطيني واسترجاعه ، فقد كانت قناعتنا والتزامنا ان الظروف التي نمر بها في منطقتنا ، تشكل فرصة فريدة للسلام لم تتوفر منذ قيام النزاع في الشرق الاوسط وانه يجب عليكم ، بل هي مسؤوليتكم الاولى ، الا تفوتوا هذه الفرصة من خلال الامم المتحدة والمنابر المنبثقة عنها كمؤتمر جنيف ، في دفع الامور نحو الحل السلمي ، واغتنام ما نعتبره المسيرة نحو السلام العادل ، والا فلن يكون هناك بديل لاستخلاص حقوقنا المقدسة سواء بالنسبة لتحرير الاراضي المحتلة ، او استرداد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين وقيام دولته المستقلة ، الا اللجوء الى الوسائل الاخرى التي اقرها ميثاق الامم المتحدة ذاته .

وارتباطا بذلك فقد دعا رئيس جمهورية مصر من فوق هذا المنبر وبالتحديد يوم ٢٩ من شهر اكتوبر لهذا العام الى استئناف مؤتمر جنيف لاجتماعاته ، وذكر السيد الرئيس بالنص : انني ادعو رسميا كلا من السكرتير العام والدولتين الأعظم (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بصفتهمما رئيسي المؤتمر) لأن يبدأوا فوراً مشاوراتهم مع جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية لكي ينعقد مؤتمر جنيف في القريب العاجل ، وبحيث تستمر اجتماعاته دون انقطاع ، لمعالجة المشكلة باكملها ومن كافة جوانبها للتوصل الى السلام العادل والدائم . (الجلسة ٢٣٨٨ - ص ١٦) .

واضاف السيد الرئيس مؤكدا انني اتوجه رسميا بهذا الطلب من هذا المنبر نظرا لأنني لا اجد انفصالا ، بل على العكس اجد وارتباطا عضويا وثيقا بين جنيف والامم المتحدة ، ذلك انه الى جانب ان هذه المنظمة قد استمرت ولا تزال في بحث قضية فلسطين منذ ثمانية وعشرين عاما ، فان اي نتيجة يسفر عنها مؤتمر جنيف سوف تكون ثمرة وحصيلة لمجهوداتكم ، سواء في الجمعية العامة ، او مجلس الامن ، كما انكم لا بد ان توافقوا عليها وتضمنوها وفقا لاحكام الميثاق ، فالأمم المتحدة هي اذن الأصل والاساس ، وبالتالي فلا مفر من ان نلجأ اليكم اذا فشل جنيف او تعسر ، وعليه فان متابعتكم لاجل جنيف وتحمل مجلس الامن والجمعية العامة كل مسؤوليتهما ، سواء بالنسبة لقوة الدفع نحو الحل السلمي او التعبير عن ارادتك في وضوح بشأن الالتزام بالميثاق واحكامه ، او عن

طريق المشاركة الدائمة للامم المتحدة ، سواء عن طريق سكرتيرها العام او ممثليه ، او عن طريق قوات الأمم المتحدة ، او بخصوص الضمانات الدولية للحل السلمي . . . كل هذا هو كل لا يتجزأ وهو ينبع منكم ويعود عليكم ” . (المرجع السابق ص ١٧) .

وتمشيا في نفس الاتجاه ، جاءت مبادرة الرئيس السادات ، بضرورة اتخاذ خطوة فعالة في طريق السلام العادل ، وذلك بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي لشعب فلسطين ، في أعمال مؤتمر جنيف للسلام ، على قدم المساواة مع باقي الاطراف المشتركة في هذا المؤتمر ، وكان ذلك تعبيرا صادقا عن يقين مصر ، من ان جوهر الحل لازمة الشرق الاوسط ، يكمن في الحل العادل للقضية الفلسطينية ، وعليه فلا يمكن أن نتصور ان ينجح مؤتمر جنيف ، أو يحقق أى انجاز على طريق السلام ، الا اذا شارك فيه ممثلو شعب فلسطين المعترف بهم من الامة العربية ، على أعلى مستوى ، ولقد كان قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) لعام ١٩٧٥ ثمرة هذه المبادرة المصرية ، التي نعتبرها خطوة هامة في تهيئة المناخ الملائم لاجساد تسوية سلمية عادلة في الشرق الاوسط ، ولنا ان نتقدم بالشكر الى جميع الدول الصديقة التي أيدت هذا القرار الهام ، والذي سيشكل بلا شك ركيزة أساسية في كل تحركاتنا المقبلة نحو السلام .

وفي ضوء ماتقدم ، واتصالا به ، فاننا نؤكد أن مجلس الامن استند الى قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) حينما اتخذ قراره الاخير رقم ٣٨١ الصادر في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ببحث قضية الشرق الاوسط ، بما فيها القضية الفلسطينية ، في كانون الثاني /يناير القادم ، واشترك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المناقشة ، ان ذلك يعتبر تمشيا منطقيا ، مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بأغلبية ١٠١ صوتا ، وهو الامر الذي أكدته وفود عديدة ، خلال مناقشات مجلس الامن الاخير ، ويؤكد ضرورة الاحتفاظ بقوة الدفع نحو السلام . كما أننا نعتقد ان الجمعية العامة بقرارها رقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠) الذي اتخذته بتلك الاغلبية الساحقة ، قد أقامت بذلك الجسر ، الذي يربط بين قرارها رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) في دورتها التاسعة والعشرين ، والخاص بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وقرار مجلس الامن رقم ٣٨١ (١٩٧٥) .

السيد الرئيس ، لعنا لسنا في حاجة الى استعادة التذكير بسجلنا ، المؤكد لعزمنا في المضي نحو السلام ، وليس ذلك عن وهن أو ضعف ، ولعل تاريخ مصر الحافل بمواقفها ، ومناصرتها لكل القضايا العادلة ، وتمسكها بمبادئ وميثاق منظمنا ، والمطالبة باحترام قراراتها ، في غابر حاجة الى المزيد من التدليل . بقي أن نسجل هنا ، ونحن على أبواب انتهاء أعمال دورتنا

الثلاثين للجمعية العامة ، ان اسرائيل مازالت تحتل الاراضي العربية في سيناء ، وفي الجولان ، وفي فلسطين ، ومازالت تحتفظ بالقدس العربية . بل انها مازالت تقيم المستعمرات في هــهـهـه الاراضي المحتلة ، أملا في تأييد احتلالها لها ، وفرض الامر الواقع عليها ، ومازالت اسرائيل ترفض التوصل لحل سياسي عادل للقضية الفلسطينية . وباختصار فاننا نسجل اليوم ، ان أكثر من ثمانية اعوام مضت على احتلال أراضينا العربية ، وان مصر لم تتوان عن قبول قرارات الامم المتحدة ، التي تهدف الى الوصول الى تسوية سلمية عادلة .

وعلى النقيض تماما ، سجلت اسرائيل على مدى تاريخها كله ، في هذه المنظمة عجزا ظاهرا ، واخفاقا بيّنا ، في الاستجابة لنداء العالم ، بل انها تعلن مقاطعتها لمجرد مناقشة قضية الشرق الاوسط في مجلس الامن ، الامر الذي وصفته اليوم ، جريدة النيويورك تايمز في مقالها الافتتاحي في عددها الصادر اليوم ٢ كانون الاول / ديسمبر بأنه قصر نظر . ونعتقد ان اسرائيل عليها ان تطلع عن سياسة دفن الرؤوس في الرمال ، وان تعي متفجرات الوضع الراهن في منطقتنا . ولا أجد في اختتام بياني ، خيرا من تكرار الرسالة ، التي حملها لكم رئيس جمهورية مصر في خطابه أمامكم حين ذكر بالنص

” ومن هذا المنطلق ، أرجو أن تتذكروا هذا الحديث الصريح معكم اليوم ، ان المطلوب منكم ، وانتم تمثلون الاسرة الدولية بكل ماتعنيه هذه الكلمة من معاني ، ألا تتركوا هذه الفرصة تمر ، بل تعملوا في جدية ودأب ومثابرة ، للوصول الى الحل الشامل العادل لهذه المشكلات جميعا ، وبذلك يمكنكم ان تسجلوا انه بعد ثمانية وعشرين عاما من انشغال الامم المتحدة المتصل بقضية شعب فلسطين ، قد أمكن تطبيق مبادئ الميثاق وأحكامه بالنسبة لحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبالنسبة لاحترام استقلال الدول الاعضاء وسلامتها الاقليمية ، وحرمة اراضيها ، كما أمكن دحض المعتدى ، وردع العدوان ، وتأكيده دور الامم المتحدة الخلاق ، وتطبيق القانون الذي ارتضيتموه نبراسا للعلاقات الدولية . وتأسيسا على ماتقدم ، فلست أشك في انكم توافقونني في انه لا سلام في المنطقة دون الوصول الى حل سياسي للقضية الفلسطينية ، قضية الشعب الفلسطيني

الذى لا يجوز بل من المرفوض ان يستمر في الحياة مشردا بلا وطن ، والذى لا بد له من
استرجاع كيانه واقامة دولته المستقلة ، لتمكين هذا الشعب العريق من الاسهام البناء في
تطور مجتمعا الدولي وتقدمه ” . (الجلسة ٢٣٨٨ ص ١٤ - ١٥)

تلك كانت الرسالة ، ومصر ما زالت تنتظر من منظمتنا هذه أن تضطلع بمسؤولياتها كاملة تجاه هذه القضية العادلة . ومن جانبنا فما زال ايماننا الصادق بأن العدل لا بد وأن يسود ، والحق لا بد وأن يسترد . وعليه فان عزمنا على اجتياز اختبار السلام عزم لا مرد له . علنا ، نفتح الطريق الى غد أفضل تنعم فيه الاجيال القادمة بالطمأنينية والامان والامل .

السيد فينسي (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : يشرفني أن آخذ الكلمة

باعتباري ممثلا لبلد يضطلع حاليا برئاسة المجموعة الاوروبية ، وباسم الدول التسع التي تكونها . ان هذه المناقشات تستأنف بعد ثلاث سنوات في الجمعية العامة في وقت ما يزال الموقف فيه يبعث على القلق ، ورغم خطوات التقدم التي سجلت في المنطقة . ان هذه المناقشات تأتي عقب المناقشات التي أجريناها حول قضية فلسطين ، وتستكمل بالتالي استعراض المشاكل الاساسية في الشرق الاوسط ، والتي تقوم بها جمعيتنا هذا العام . ومن ثم فان هذه المناقشات تتيح لنا امكانية النظر في سائر جوانب مشكلة بالغة التعقيد ترتبط عناصر حلها بالبحث عن تسوية شاملة . ان توقيع اتفاقي فض الاشتباك في كانون الثاني /يناير ، وفي أيار/مايو ١٩٧٤ على التوالي بين مصر واسرائيل من جهة ، وبين اسرائيل وسوريا من جهة أخرى ، وكذلك الاتفاق الذي وقع يوم ٤ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ في جنيف بين مصر واسرائيل ، ان توقيع هذه الاتفاقات يبدو أنه أسهم في الامد القصير ، على الاقل ، في الحد من التوترات ، وفي درء خطر استئناف الحرب . ان توقيع هذه الاتفاقات يشكل خطوة هامة لها مغزاها على الطريق السليم . بيد ان الموقف في المنطقة ما يزال يبعث على القلق . ان الدول التسع تناشد كافة الاطراف المعنية لكي تقدم الدليل على أقصى قدر من ضبط النفس ، حتى تحقق عملية السمي الى السلم مزيدا من التقدم .

وسوف يكون من دواعي الفجیعة والالام ان تذهب هباء المکاسب التي تم التوصل اليها ، بعد التغلب على كثير من الصعوبات ، ان لا بد من الدخول في مرحلة يمكن أن تسمح بتقدم المفاوضات حول المشكلات الاساسية في أزمة الشرق الأوسط بغية التوصل الى تسوية شاملة . فضلا عن ذلك ، وادراكا من الدول التسع للاخطار المرتبطة بالموقف السائد في لبنان

فانها تناشد الاطراف المعنية لكي تسوى خلافاتها . ان الدول التسع تؤكد ، من جديد ، تمسكها العميق بصيانة استقلال وسيادة ووحدة لبنان الإقليمية . ويحدد الدول التسع الأمل في أن يعمل الجميع على ضرورة تجنب امتداد ابعاد الازمة الحالية وشمولها للمنطقة كلها .

انطلاقا من الاهتمام الدائم الذي أولته الدول التسع للشرق الاوسط ، وهي منطقة بالغة القرب ، وبالغمة الالهمية بالنسبة لاوروبا ، فانها ترى ان من واجبهما أن تشجع كافة الجهود الرامية الى البحث عن تسوية للمشكلة .

لقد بحثت الدول التسع هذه القضية عدة مرات وأعلنت المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها عملية السعي عن حل للمشكلة .

ولقد أعلنت الدول التسع ذلك ، بصفة خاصة ، في بيانها المشترك بتاريخ ٦ من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، وفي مناسبات أخرى ، معربة روما عن تمسكها بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الامن واللذين مايزالان يشكلان في نظرها الركيزة الاساسية للتسوية .

وبالنسبة للدول التسع فان هذه المبادئ هي التالية : أولا : عدم جواز احتلال الارض بالقوة ، ثانيا : ضرورة أن تضع اسراييل نهاية لا احتلال الاراضي التي تحتلها منذ حرب ١٩٦٧ .
ثالثا : احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال لكل دولة من دول المنطقة ، بما في ذلك اسراييل ، وحققها في أن تعيش في سلم في حدود آمنة ومعترف بها . ورابعا : الاعتراف للشعب الفلسطيني بحق التعبير عن هويته الوطنية كما أعربت عن ذلك الدول التسع في ٥ من تشرين الثاني /نوفمبر الماضي خلال المناقشات التي جرت حول قضية فلسطين .

وترى الدول التسع ، ان هذه المبادئ كل لا يتجزأ . وفي الوقت الذي لا تستبعد فيه هذه الدول التسع امكانية الوصول الى تدابير جزئية يمكن أن تخلق جوا أكثر ملائمة ، فانها ترى أن صيغة للمفاوضات الشاملة أصبحت أمرا ضروريا من أجل التوصل الى تسوية تشمل جميع جوانب النزاع لان مثل هذه التسوية هي التي يمكن أن توجد سلما عادلا ودائما . ان هذه الصيغة يمكن أن تتمثل في استئناف مؤتمر جنيف ، أو في أي نمط آخر من أنماط المفاوضات التي تحظى باتفاق الاطراف .

وان الدول التسع تيدى استعدادها لان تقدم اسهامها في هذه التسوية بصورة واضحة ولموسة . وفي سبيل ضمان أمن كافة الاطراف المعنية فان تسوية السلم ينبغي أن تكون مقرونة بضمانات دولية متينة . ان مثل هذا النظام من الضمانات يبدو ان بمثابة عنصر اساسي لتسوية سلمية . ويجب أن يكون في اطار مجلس الامن التابع للامم المتحدة . ان الدول التسع ، ادراكا منها للدور الذي يمكن أن تلعبه في هذا السياق ، تيدى استعدادها للتفكير في امكانية الاسهام في مثل هذا النظام من الضمانات .

وبالنسبة للاونة الراهنة تسجل الدول التسع أن الامم المتحدة ماتزال تقوم بمهمة جسيمة لا يدلل لها للحفاظ على الاستقرار في المنطقة ، ومن أجل تعزيز جو ملائم لمواصلة الجهود الرامية الى اقرار السلم ، والاسهام بصورة مباشرة في مثل هذه الجهود . اننا نحرص على أن نشيد بالجهود الدؤوب الذي يقوم به الامين العام ، وكذلك بالبلدان التي تقدم قوات الى قوات الامم المتحدة . ان وجود قوات الامم المتحدة مايزال أمرا ضروريا ، واننا نؤيده تأييدا تاما .

وفي الختام ، تسجل الدول التسع أن عوامل التوتر في المنطقة ماتزال تشكل مصدرا للقلق . وادراكا منها لخطر ركود المشكلة فانها ترى ان الجهود من أجل السلم ينبغي أن تستمر دون ما ابطاء ، وان المناقشات الحالية ينبغي ان تشجع كافة الاطراف المعنية على أن تستمر على طريق المفاوضات ، وهذا يقتضي ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار الاهتمامات والمصالح المشروعة لكل طرف من هذه الاطراف .

ان الهدف واضح بالنسبة للمجتمع الدولي . وانها اذن قضية ارادة . ويحدونا الأمل في ان الجمعية العامة سوف تقدم اسهاما متوازنا وبناء ، ومن ثم تيسر عملية السعي نحو ايجاد تسوية . وان مسؤولية الجمعية العامة في هذا الموقف ، المشحون بالمخاطر ، جسيمة ، وان واجبها هو ان تبذل كل ما في طاقتها من اجل تجنب كل ما يمكن ان يؤدي إلى نار العاطفة ، ويبعث على تعنتت الموقف ، ويزيد من الصعوبات ، ويفت في عضد عملية المفاوضات الهشة والمعقدة التي تؤيدها بكل قوتنا .

السيد هيرتزوج (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية) : انني اذ اقف للحديث في هذه المناقشة ، لا استطيع الا ان اشعر بالملل . هنا في هذه المنظمة الدولية يتم التركيز مرة اخرى على مشكلة بينما يتم تجاهل مشاكل اخرى في نفس الوقت تؤثر على عالم اليوم . ومرة اخرى اليوم لدينا اتجاه نحو هدم السامية ، ودول تنتهج اساليب بوليسية للعنف والرعب . ومرة اخرى نرى هذا الانعكاس البغيض لمداولات هذه الجمعية ، الذي كرس على الأقل ما يقرب من ٣٠ في المائة من الوقت لعملية لا نهاية لها من الاتهامات الموجهة لدول اسرائيل . ومن المحزن حقا ان نفكر كيف تحولت هذه المنظمة من منظمة كان يجب عليها ان تتناول تحسين احوال الرجال والنساء في العالم ، وحل المشكلات المتبقية التي تؤثر على البشرية ، الى منظمة تضيق الكثير من الوقت ، واسوأ من ذلك ، تبذر اموالا كثيرة ، حول قضية يمكن حلها عن طريق مفاوضات ، وحل وسط ، بالاتفاق . وان هذه القضية لا يمكن ان تحل عن طريق الخيال ، او صب الكراهية المستمرة ، وقدح السباب ، مما يزيد من الفرقة بين الاطراف ، بدلا من حل المشكلات . وان الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة مشكلة الشرق الاوسط هي مأساة ذات ابعاد عالمية رئيسية ، وان عناصرها رهيبية وخبيثة . وان هذا المحفل يجب ان يشجع المفاوضات ، وأن يعمل من اجل الوصول الى اتفاق رأى حول حل وسط ، وان هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن ان تحل بها قضية الشرق الاوسط . وبدلا من ذلك ، فان هذه الهيئة بسماحها لنفسها بأن تسيطر عليها مجموعة من المتطرفين الذين اعلنوا عن هدفهم في الحرب ضد اي اتجاه نحو السلام فانها تشجع الفرقة بدلا من الاتفاق ، والفطرسة بدلا من الحل الوسط ، والتطرف بدلا من المهادنة ، والنزاع بدلا من السلام . وعن طريق بحث الموضوع الذي يمكن ان يحل فقط بالحل

الوسط ، ومناقشته بالاسلوب الذي يضطر الى الاستماع اليه في هذه الجمعية ، فان منظمة الامم المتحدة تتلاعب بها تلك العناصر التي يمكن ان تخرب اى جهد يبذل في الشرق الاوسط نحو السلام . وبالسماح للعمليات الحالية في الشرق الاوسط بان تنمو ، يمكن ان نحقق السلام . ولكن بالسماح لمجموعات صغيرة من المتطرفين غير المسؤولين بأن يملوا ارادتهم على هذه الجمعية ، فانكم بذلك تثيرون البؤس والبغضاء والدمار .

ومن اكبر التبعات ، انه بالاضافة الى تحويل هذه الهيئة الى مركز عالمي لمعاداة السامية ، فان الجمعية عن طريق القرارات العديدة التي اصدرتها بالأغلبية التلقائية حولت هذه الهيئة الى اداة تستخدم من جانب اولئك الذين يعارضون المصالحة في الشرق الاوسط ، ويستطيعون بذلك تخريب اى اتجاه يمكن ان يبشر بالسير نحو السلام في منطقةنا الممزقة . وحينما تختفي هذه المنظمة في ارشيف التاريخ ، فان المؤرخين سوف يقولون ان هذه العملية بدأت حينما اخذت هذه الجمعية تبتعد عن اهدافها التي خلقت من اجلها ، واصبحت اداة في ايدي اولئك الذين يسدون الطريق على السلام في الشرق الاوسط . وانكم تستطيعون ان تنتقلوا من لجنة الى لجنة اليوم ، وسوف تتشفون ان اسراييل قد اصبحت نوعا من الهوس الذي يشغل بال المنظمة ، وحولها بصورة مؤسفة الى هيئة تعتبر باستمرار كل مقومات الثقة فيها في اعين المخلصين من الناس .

وفي المقام الاول اسمحوا لي مرة اخرى ان ارفض باكثر ما استطيع من قوة ، الاكذوبة الكبرى التي تتردد من جانب الوفود العربية مرة تلو اخرى ، ويردد اصداؤها الكثير من الوفود الحاضرين في هذه الجمعية فيما يتعلق ببداية المداوات في عام ١٩٦٧ . وان الحديث عن عدوان اسراييلي في ذلك الوقت هو تكرار لاكذوبة ، يعلم كل فرد منكم ، انها غير صحيحة . وقد حان الوقت لكي نحطم خرافة العدوان الاسراييلي في عام ١٩٦٧ مرة واحدة وللاابد . واسمحوا لي ان اكشف هذا الكذب . لقد هددنا بالفناء . وان جميع التهديدات مسجلة . وان تحرك الجيوش العربية كان تحت نظر العالم باسره . وان قوات الامم المتحدة طردت من مواقعها ، وتركتنا ندافع عن انفسنا ، وعن ارواحنا وارواح زوجاتنا واطفالنا ، اننا لم نسع الى العدوان ، اننا لا نسعى الى العدوان .

اننا لم ندخل الحرب للقهر ، ونحن لم نخطط للحرب . ولم نسع الى التوسع والاستيلاء على الاراضي . وان جميع الكلمات العربية مسجلة وتستطيعون قراءتها . وان الحرب التي شنها

العرب علينا وعلى انفسهم ادت الى نتائج حرب ١٩٦٧ . اما الحديث عن عدوان اسراييلي ، كما فعل كثير من الوفود هنا ، فانه غير صحيح . وان الحديث عن عدوان اسراييلي هو تكرار لأكد وية لا يمكن ان تقف على قدميها كحقيقة من الحقائق . وان اي وفد يحترم نفسه من أية مجموعة من البلاد يشترك في تزييف التاريخ انما يدين نفسه بكلماته هو .

منذ اقل من اسبوعين بعد انتهاء الحرب في حزيران/يونيو ١٩٦٧ ، فان الحكومة الاسراييلية عرضت ان تعيد كل سيناء الى مصر ، وكل مرتفعات الجولان الى سوريا في مقابل نزع سلاح تلك المناطق وعقد معاهدة سلام . ولكن نصح العرب بخلاف ذلك ، ولم يوافقوا مرة اخرى على المفاوضات او الحل الوسط .

في الواقع ، ان جميع القادة العرب مسجلة اقوالهم كتابة ، وبالحديث والافلام وهم يصفون خططهم للقضاء على اسراييل ، ويحثون جيوشهم على انجاز هذه المهمة .

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ، اصدر مجلس الامن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي يؤكد ، ضمن نقاط اخرى ، ان اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط يجب ان يتضمن :

" انتهاء جميع ادعاءات الدول في الحرب واحترام سيادة ووحدة وسلامة اراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، آمنة من تهديدات القوة " .

واكد ايضا على ضرورة

" ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة " .

وكذلك الحاجة :

" الى ضمان وحدة اراضي وسلامة كل دولة واستقلالها السياسي في المنطقة . . "

قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

وقد قبل اطراف النزاع هذا القرار ، ومنهم اسراييل ، التي وجدت فيه اطارا عريضا يمكن على اساسه السير قدما نحو السلام .

في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ تمت الموافقة على قرار مجلس الامن ٣٣٨ (١٩٧٣) بالاجماع . لقد قرر مجلس الامن في هذا القرار " ان تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية ، تحت رعاية ملائمة بهدف اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط " .

ان القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) مبني على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) السابق الاشارة اليه . لقد عقد بعد ذلك مؤتمر السلام في جنيف تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفياتي . لعل الجمعية تدرك أن نتيجة عملية المفاوضات في الشرق الأوسط ، والتي كانت تهدف الى ايجاد حل سلمي ، قد بدأت تتضح . ان العناصر العديدة في اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل التي تحققت في اطار مؤتمر السلام في جنيف ، جرى تنفيذها من جانب الطرفين في هذا اليوم بالذات .

ان غالبية الامم الممثلة في هذه الجمعية ، حيث ، خلال المناقشة العامة ، هذه الاتفاقية ، وأعربت عن الأمل - كما نص في الاتفاقية - في أن تكون بداية عملية نحو السلم في الشرق الأوسط . اسمحوا لي أن أقتبس بعض المقتطفات من اتفاقية سيناء :

" ان حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة اسرائيل ، وافقتا على أن :

" النزاع بينهما في الشرق الأوسط ، لن يحل بالقوة العسكرية ، ولكن بالوسائل السلمية

" يتعهد الطرفان بمقتضى ذلك بعدم اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة العسكرية ، أو الحصار العسكري ضد بعضهما البعض

" تعتبر هذه الاتفاقية من جانب الطرفين ، خطوة هامة نحو ايجاد سلم عادل ودائم ، وليست اتفاقية سلم نهائية .

" يواصل الطرفان جهودهما للتفاوض حول اتفاقية سلم نهائية ، في اطار مؤتمر السلام في جنيف ، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٣٣٨ (S/11818/Add.1, annex, pp.1 (and 3

هذه المقطعات تعكس الاراء الاتفاقية ، التي أمكن التوصل اليها في الشرق الأوسط وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) فهي تعكس الوسيلة الوحيدة التي تتطوى على التقدم نحو السلم ، كما تعكس المبدأ الوحيد ، الذى يمكن أن تتوفر على أساسه دولة مستقلة ذات سيادة . وفي مؤتمر السلام في جنيف ، تم التوصل الى اتفاق في آيار/مايو ١٩٧٤ لفصل القوات بين اسرائيل وبين سوريا . لقد قدم نص الاتفاقية الى هذه الهيئة في ٣٠ آيار/مايو ١٩٧٤ . ان اتفاقية الفصل بين القوات الاسرائيلية وبين القوات السورية ، تنص فـى الفقرة (أ) على أنه :

” سوف تحترم اسرائيل وسوريا بالكامل وقف اطلاق النار على الأرض ، وفي الجو ، وفي البحر ، كما تمتنعان عن أية اجراءات عسكرية ضد بعضهما البعض ، اعتباراً من التوقيع على هذه الوثيقة ، تنفيذاً لقرار مجلس الامن للأمم المتحدة ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ (S/11302/Add.1, annex A) .

ان الفقرة (و) من هذه الاتفاقية تقرأ كما يلي :

” ان هذه الاتفاقية ليست اتفاقية سلم ، انها خطوة نحو ايجاد سلم عادل ودائم ، على أساس قرار مجلس الامن ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ” . (المرجع السابق) .

وفي الملحق (ب) من هذه الاتفاقية نقرأ ما يلي :

” ان اسرائيل وسوريا ستؤيدان قرارا صادرا عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة ينص على قوات الاشراف على الفصل بين القوات بموجب هذه الاتفاقية ، وسوف يكون التحويل الأولى لمدة ستة شهور ، تتجدد بمقتضى قرار آخر لمجلس الأمن (S/11302/Add.1, annex B) .

ليس هناك أوضح من ذلك . أما كم الاتفاقيات التي توصلنا اليها بطريقة حرة بين اسرائيل من ناحية ، وبين مصر وسوريا من ناحية أخرى .

لقد أنشأ مجلس الأمن جهازاً بدأ يعطي نتائج لتحريك منطقتنا الممزقة ، نحو السلم والوفاق . ان العناصر المتطرفة في الشرق الأوسط ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، خرجت بهدف معلن ، هو تخريب الجهاز القائم ، وهدفها الآخر ، هو تحطيم الاتفاقيات التي أمكن

التوصل اليها في الشرق الأوسط . ان القضية أمام الامم المتحدة الآن ، هي ما اذا كانت ستسمح ، أولا تسمح لعناصر الغضب والخطورة لكي تسيطر على الأحداث في الشرق الأوسط ، أو أن تبقى على قوة الدفع التي أمكن تحقيقها ، على أساس القرارات التي تم الوصول اليها في مجلس الأمن ، نحو المفاوضات ، والمصالحة ، والسلم في الشرق الأوسط .

أثناء الكفاح الطويل في الشرق الأوسط ، لم يتحقق شيء دون مفاوضات ، ومن ناحية أخرى ، لم تتم أية مفاوضات ولم يتحقق شيء ايجابي . لذلك ، لماذا لا نشجع عملية المفاوضات التي حققت نتائج ؟

اسمحوا لي أن أؤكد من جديد ، حتى لا يكون هناك أي لبس أو سوء فهم ، اذا كان الهدف من هذه المناقشة ، والمناقشات الأخرى ، هو تطوير عملية مفاوضات ، والابقاء على قوة الدفع للمفاوضات دون شروط مسبقة ، فان حكومة اسراييل تعلن أنها ستتعاون ، بكل طريقة ممكنة ، بقدر ما يتلاءم ذلك مع احترام دولة مستقلة ذات سيادة . فاذا كان هدف كل هذه الأساليب ، اصدار قرارات من جانب واحد ، وخلق موقف يحاول بمقتضاه مجلس الأمن ، أو الجمعية العامة فرض حل ، أو يحاولان املاء ارادتهما على أحد الطرفين ، وحتى نتجنب سوء التفاهم الذي يمكن أن ينشأ نتيجة لاستخدام هذه المناورات الدبلوماسية ، لكل ذلك اسمحوا لي أن أشرح موقف اسراييل بطريقة بسيطة . انسوا هذا الموضوع . لن نشترك في أية محاولة لا ملاءم موقفنا ، وهي محاولة وضحت في اقتراحات سخيفة قدمت في هذه الجمعية ، وفي مجلس الأمن .

ان موقف حكومة بلادي ، فيما يتعلق بقضية فلسطين ، قد وضع بما فيه الكفاية ، فسي الملاحظات التي أبدتها وزير خارجيتنا في هذه الجمعية . ان عملية التفاوض في الشرق الأوسط ، يحكمها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان يعترفان ، من بين ما يعترفان

بـ

” احترام ، والاعتراف بسيادة ، ووحدة ، وسلامة أراضي ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، وحقها في أن تحيا في سلم داخل حدود آمنة من استخدام القوة ” . ومع ذلك تتوقعون منا أن نتفاوض مع منظمة تقوم سياستها على الميثاق الفلمطيني ، الذي يدعو الى تدبير دولة اسراييل ، وينكر وجود أية روابط تاريخية ، أو روحية بين الشعب اليهودي ،

وبين بلدنا . وفي المادة ٢١ من نفس الميثاق " ترفض جميع الخطط التي تهدف الى تسوية القضية الفلسطينية " . هذه بعض النقاط البارزة اوضحتها . ان نفس المنظمة ، في البرنامج الذى يتكون من عشرة نقاط ، والذى وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني الثانى عشر فى ٨ حزيران / يونيه ١٩٧٤ تعلن :

" فيما يتعلق بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) - " مرفوض من جانب الدول العربية ، بما فى ذلك مؤتمر جنيف " .

وفي النقطة ٣ نقرأ :

" سوف تكافح منظمة التحرير الفلسطينية ضد أية خطط تهدف الى اقامة كيان فلسطينى ، ثمنه الاعتراف " باسرائيل " أو الصلح معها ، أو حدود آمنة معترف بها " .

وفي النقطة ٨ نقرأ :

" ان السلطة الفلسطينية القومية . . . ستكافح من أجل تحرير كل التراب الفلسطينى . . . " .

ان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، منذ أسابيع مضت ، أوضح ما يعنيه " كل التراب الفلسطينى " حيث أوضح أنه يعتبر تل أبيب منطقة محتلة . واسمحوا لى أن أقتبس التفسيرات التي أعطيت لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) من جانب ياسر عرفات فى ٥-٥ العام . والتي قال فيها :

" ان هذا القرار يعنى تصفية الوجود الصهيونى " .

ثم ذهب الى طرابلس فى ليبيا فى آيار/ مايو من هذا العام ، لكي يوضح فهمه لما نبحت عنه حيث قال :

" لن يكون هناك وجود فى المنطقة سوى الوجود العربى ، لأن هذه حقيقة

تاريخية ، لا يستطيع أحد ، مهما بلغت قوته ، أن يغيرها " .

كيف توفقون بين هذه السياسة المعلنة ، وبين أهداف قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ؟ .

لقد تحدث كثير من الأعضاء الموقرين عن موضوع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في جنيف ،
 أو حتى في اجتماعات مجلس الأمن . وقد أوضحت منظمة التحرير الفلسطينية تماما ، أنها لا تقبل
 القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وبهذا فإنها لا تقبل أساس مؤتمر جنيف ، المبني على الاعتراف باسراييل ،
 والصلح مع اسراييل ، والاعتراف بحدود آمنة ، وغير ذلك . لماذا تجبرونهم على موقف لا يرغبون في
 قبوله ؟ لقد أنشأ مجلس الأمن التابع لهذه المنظمة مؤتمر جنيف على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)
 و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وأنا أسألكم ، اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تريد أن تذهب الى جنيف ،
 أليس من المنطق للأمم المتحدة ، أن تسألها ، كي تعلن مقدا ، أنها تقبل أساس القرارين اللذين
 وضعهما مجلس الأمن كإطار ؟ . لقد تحدثت كثير من الوفود المحترمة حول حق اسراييل في البقاء ،
 أو حقوق جميع الدول في المنطقة في البقاء . وأسأل الوفود المحترمة ، كيف توفّق بين هذا ، وبين
 بيانات ياسر عرفات في طرابلس في أيار/مايو من هذا العام ، " انه لن يكون هناك وجود في المنطقة ،
 الا الوجود العربي " أو كيف توفّقون بين بياناتكم ، وبين بيانات ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي
 جاء بها ، " ان مبادئ الدبلوماسية الفلسطينية هي عدم اعتراف ، لا سلام . . . لاحق للمرور في
 قناة السويس . . . وان أية تسوية سلمية مقضي عليها بالفشل . . . " .

لقد أشير الى القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وأكرر ، كيف توفّقون بين بياناتكم ، وبين بيان
 ياسر عرفات ، الذي يقول فيه " يتضمن القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) تصفية الوجود الصهيوني " .
 اذا كنتم صادقين مع أنفسكم ، كيف توفّقون بين اعلاناتكم ، وبين المادة ٢١ من الميثاق
 الفلسطيني ، التي " ترفض جميع الخطط التي تهدف الى تسوية للقضية الفلسطينية . . . " .
 لقد استمعت الى الوفود الموقرة ، تؤكد مواقف حكوماتها ، وهي غالبا السياسة المعادة ،
 التي تؤكد حقوق جميع الدول في البقاء ، بما في ذلك طبعاً ، اسراييل . وأكون ممتنا اذا عرفت
 كيف توفّق الوفود الموقرة لجميع الدول ، التي تؤيد وجهة النظر هذه ، في ضوء بياناتها ، والتي
 تنطوي دون شك على حسن النية ، وبين تأييد منظمة التحرير الفلسطينية ، على ضوء بيانات ممثل
 منظمة التحرير الفلسطينية ؟

لقد طرحت هذا السؤال ، مرة تلو المرة ، ولم أتلّق ردا ، وفقا للعرف السائد في هذه
 المنظمة . وأطرح هذا السؤال مرة أخرى ، وأنا على ثقة أيضا بأنني لن أتلقي ردا ملاما . ومع ذلك

فانني أكرر سؤالي . كيف توفقون بين سياسة منظمة التحرير الفلسطينية وبين سياساتكم ؟ كيف تتوقعون منا أن نتفاوض مع أناس ، سياستهم المعلنة ، هي تدمير وجودنا ؟

مادام الأمر هكذا ، أليس من الحكمة ، ومن المنطقي ، أن نطلب من مثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، ما اذا كانوا يقبلون ، أو لا يقبلون كأساس القرارين اللذين اتخذتهما مجلس الأمن ، وما اذا كانوا على استعداد رسميا لنبذ سياستهم المعلنة التي تدعو الى تدمير دولة عضو في الأمم المتحدة . لا يستطيع بلد أن يوفق ، بأية طريقة ، بين تأكيده فيما يتعلق بحقوق سيادة اسراييل ، والاعتراف بها ، وبين التفاوض مع منظمة تنكر وجود حقوق السيادة هذه .

ان القضية ليست موضوع أراض ، وليست موضوع الفلسطينيين ، رغم أنهما في غاية الأهمية . لكن الموضوع هو تغيير مافي القلوب فيما يتعلق باسراييل ، من جانب البلاد العربية . وحتى يتحقق هذا التغيير لما في القلوب ، فلن يمكن تحقيق أي تقدم حقيقي .

وأكرر ، يكمن في جوهر النزاع رفض العرب الاعتراف بحق الأمة اليهودية في تقرير المصير ، والسيادة الوطنية . لا أستطيع أن أعبر عن هذه المشكلة بطريقة أكثر حسما ، بغير الكلمات للرئيس السابق لهذه الجمعية ، دكتور شارل مالك من لبنان ، حين قال في حديث صحفي هذا العام ، مع جريدة Saturday Review ، انه في رأيه :

" ان العامل الأساسي للسلام - وهو حقيقة لاغنى عنه - هو حاجة العالم العربي لقبول وجود اسراييل . وهو (مالك) يعتقد أن هذه هي القضية الأساسية . والسبب ، وحتى ، تغير الشعوب العربية مافي قلوبهم ، فسوف تتحرك من أزمة الى أخرى . وكـرر (مالك) ، تغيير مافي القلوب ، لتأكيد ايمانه ، بأن ما نحتاج اليه ليس مجرد مصالحة مؤقتة ، أو مناورة سياسية ، ولكن قبول حقيقي لاسراييل كدولة" .

اذن ، في الختام ، اسمحوا لي أن أؤكد ، وأؤكد من جديد ، مرة واحدة والى النهاية ، اذا أراد العرب السلام ، فيستطيعون الحصول عليه . اننا على استعداد هنا والآن للتفاوض من أجل السلام . ولكن الكلمة التنفيذية هي " التفاوض" . ونحن لسنا على استعداد لاملأ أية ارادة علينا ، ولن نقبل املأ أية ارادة علينا . نحن نريد السلام ، ونحن نمد أيدينا ، لمنح السلام ، ونحن على استعداد للتحرك نحو السلام في الاطار الذي وضعه مجلس الأمن في القرارين

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . اننا على استعداد ، وأكرر ، على استعداد للدخول في مفاوضات في اطار مؤتمر جنيف في أى وقت ، ودون أية شروط مسبقة من أى نوع . وفي مثل هذه المفاوضات فان جميع الأطراف سوف تكون لها الحرية في التقدم بأية اقتراحات تريد تقديمها .

سوف نتفاوض فقط على أساس الاعتراف بحقوق السيادة لاسرائيل . ولن نتفاوض حول انتهاكنا .

وانا كان العرب جادين في ذلك ، فلينبذوا هذا التيار من الكراهية ، الذى نستمتع اليه كل يوم في هذه الجمعية ، وليتصرفوا كأهم ناضجة . وأكرر مرة أخرى ، من فوق هذه المنصة ، رغبة اسرائيل في أن تبدأ المفاوضات في أى وقت ، التي تهدف الى السلام ، مدركة بالكامل أنه بطبيعتها ، فان هذه المفاوضات يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل والتصالح . واننا على استعداد ، لتحدى الزملاء العرب لكي يتجاوزوا الكراهية ، والمرارة ، وعدم التسامح في عالمهم ، وأن يحرروا أنفسهم من أغلال شعاراتهم ، وينضموا الينا في أن نسير معا في طريق السلام ، ونحو حياة أفضل في الشرق الأوسط .

الرئيس (الكلمة بالروسية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث في هذا الصباح .

وقد طلب السيد ممثل الجمهورية العربية السورية الاحتفاظ بحقه في الرد ، وسوف أعطيه الكلمة في جلسة بعد الظهر .

رفعت الجلسة عند الساعة . ١٢ / ٥